

Final Project 1

Code: MGM 496-PMG496

Project Template

Faculty of Management
Midocean University

عنوان المشروع
أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على خفض الفقر

أسم الطالب
عامر عبدالله الجدعاني

مشروع تخرج- 1
كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف
د. عبدالرحيم نادر
عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

2026

جدول المحتويات

3.....	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
4.....	1.1. المقدمة:
5.....	1.2. مشكلة الدراسة
5.....	1.2.1. فجوات على المستوى النظري
5.....	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي
5.....	1.3. أهمية الدراسة
6.....	1.3.1. على المستوى النظري:
6.....	1.3.2. على المستوى التطبيقي:
6.....	1.4. أسئلة الدراسة
6.....	1.5. أهداف الدراسة
6.....	1.6. فرضيات الدراسة
6.....	1.7. نموذج الدراسة
7.....	1.8. منهجية الدراسة
7.....	1.9. الدراسة الميدانية
7.....	1.10. مخطط المشروع المقترح
8.....	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة
9.....	2.1. المقدمة:
9.....	2.2. المتغير المستقل
9.....	2.3. المتغير التابع
10.....	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع
10.....	2.5. الخاتمة
10.....	قائمة المراجع

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة البحث

تُعد إدارة المشتريات الحكومية من أهم الوظائف الإدارية التي تؤدي دورًا محوريًا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذ لم يعد دورها يقتصر على توفير احتياجات الجهات الحكومية من السلع والخدمات، بل أصبح يشمل توجيه الإنفاق الحكومي بما يدعم التنمية المستدامة ويعزز النمو الاقتصادي. وتُعد سياسات المشتريات الحكومية إحدى الأدوات الفاعلة التي تستخدمها الحكومات لتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

وتحظى المنشآت الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد من قبل الحكومات نظرًا لدورها في تنشيط الاقتصاد الوطني، وزيادة الإنتاج، وخلق فرص العمل، وتشجيع الابتكار. كما تسهم هذه المنشآت في رفع معدلات التوظيف وتحسين مستويات الدخل، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من الفقر. ومن هذا المنطلق، أصبحت إدارة المشتريات الحكومية وسيلة استراتيجية لدعم هذه المنشآت من خلال منحها فرصًا أكبر للمشاركة في العقود والمنافسات الحكومية.

وفي المملكة العربية السعودية، أولت الحكومة اهتمامًا كبيرًا بتطوير منظومة المشتريات الحكومية ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث أطلقت العديد من المبادرات والأنظمة التي تهدف إلى رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز الشفافية، وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المنافسة على العقود الحكومية. ويأتي ذلك انطلاقًا من أهمية هذه المنشآت في تنويع مصادر الدخل، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

ورغم هذه الجهود، لا تزال هناك حاجة إلى تقييم مدى فاعلية إدارة المشتريات الحكومية في تحقيق أهدافها الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بخفض الفقر. فقد ركزت العديد من الدراسات السابقة على الجوانب التنظيمية والاقتصادية للمشتريات الحكومية، مثل كفاءة العمليات، والحوكمة، وترشيد الإنفاق، بينما لم تحظ العلاقة بين إدارة المشتريات الحكومية ودعم المنشآت الصغيرة وانعكاس ذلك على الحد من الفقر بالاهتمام الكافي، خاصة في البيئة السعودية.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى بحث أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على خفض الفقر، من خلال تحليل دورها في تعزيز نمو المنشآت الصغيرة، وزيادة فرص التوظيف، وتحسين مستويات الدخل، بما يسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم نتائج وتوصيات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في تطوير سياسات المشتريات الحكومية وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

1.2. مشكلة الدراسة

على الرغم من أن المملكة العربية السعودية تبنت العديد من السياسات والأنظمة التي تهدف إلى تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إدارة المشتريات الحكومية، إلا أن مدى فاعلية هذه السياسات في تحقيق أهدافها الاجتماعية، وخاصة الحد من الفقر، لا يزال غير واضح بصورة كافية. كما أن التركيز في العديد من الدراسات انصب على الجوانب التنظيمية والاقتصادية لإدارة المشتريات الحكومية، مع قلة الاهتمام بقياس أثرها على تحسين مستويات الدخل، وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية الاجتماعية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود نقص في الأدلة العلمية التي توضح العلاقة بين إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة وخفض الفقر، مما يستدعي إجراء دراسة تساهم في توضيح هذه العلاقة، وتقديم نتائج يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في تطوير سياسات المشتريات الحكومية بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

السؤال الرئيس للبحث :

ما أثر إدارة المشتريات الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة على خفض الفقر ؟

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت إدارة المشتريات الحكومية من منظور الكفاءة التشغيلية، والحوكمة، وتحسين الإنفاق العام، إلا أن الأدبيات العلمية لا تزال تفتقر إلى إطار نظري يوضح الكيفية التي يمكن من خلالها لإدارة المشتريات الحكومية أن تساهم في خفض الفقر من خلال دعم المنشآت الصغيرة. كما أن معظم الدراسات ركزت على الأبعاد الاقتصادية والإدارية للمشتريات الحكومية، بينما لم تُعطِ اهتمامًا كافيًا لأثارها الاجتماعية والتنموية، خاصة فيما يتعلق بتحسين مستويات الدخل وتعزيز التمكين الاقتصادي للفئات المستفيدة.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

على الرغم من تطبيق المملكة العربية السعودية لعدد من المبادرات والأنظمة التي تدعم مشاركة المنشآت الصغيرة في المشتريات الحكومية، فإن الدراسات التطبيقية التي تقيس الأثر الفعلي لهذه السياسات على خفض الفقر لا تزال محدودة. كما توجد ندرة في الدراسات الميدانية التي تتناول القطاع الصناعي السعودي وتقيس مدى مساهمة إدارة المشتريات الحكومية في زيادة فرص العمل، وتحسين دخل المنشآت الصغيرة، وانعكاس ذلك على الحد من الفقر، مما يبرز الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال..

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

تكمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بإدارة المشتريات الحكومية من خلال توضيح دورها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وليس فقط الاقتصادية. كما تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالعلاقة بين إدارة المشتريات الحكومية ودعم المنشآت الصغيرة وخفض الفقر، وتوفير أساس علمي يمكن أن تستند إليه الدراسات المستقبلية في مجالات الإدارة العامة، وإدارة المشتريات، والتنمية المستدامة.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والجهات الحكومية في تطوير سياسات إدارة المشتريات الحكومية بما يعزز مشاركة المنشآت الصغيرة في العقود الحكومية. كما تساعد نتائج الدراسة في تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي أكبر، من خلال دعم نمو المنشآت الصغيرة، وزيادة فرص التوظيف، وتحسين مستويات الدخل، بما يسهم في خفض الفقر وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

1.4. أسئلة الدراسة

1.5. أهداف الدراسة

1.6. فرضيات الدراسة

1.7. نموذج الدراسة

1.8. منهجية الدراسة

1.9. الدراسة الميدانية

1.10. مخطط المشروع المقترح

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

2.2. المتغير المستقل

2.3. المتغير التابع

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

2.5. الخاتمة

قائمة المراجع

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2023). *Government at a glance 2023*. OECD Publishing.

Organisation for Economic Co-operation and Development. (2023). *SME and entrepreneurship outlook 2023*. OECD Publishing.

Saudi Expenditure and Projects Efficiency Authority. (2024). *Government procurement and expenditure efficiency*. <https://www.expro.gov.sa>

Small and Medium Enterprises General Authority (Monsha'at). (2024). *SME monitor report 2024*. Monsha'at.

Thai, K. V. (2017). *International handbook of public procurement*. Routledge.

United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*. United Nations.

World Bank. (2022). *Poverty and shared prosperity 2022: Correcting course*. World Bank.

World Bank. (2023). *Small and medium enterprises (SMEs) finance*.
<https://www.worldbank.org/en/topic/smefinance>

Vision 2030 Kingdom of Saudi Arabia. (2023). *Vision 2030*. <https://www.vision2030.gov.sa>

Erridge, A. (2007). Public procurement, public value and social value. *International Journal of Public Sector Management*, 20(2), 114–124.